قضايا سياسية

اسم المقال: الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر
اسم الكاتب: د. محمد الأمين بن عودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7527
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية



قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	**الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر** **د.محمد الأمين بن عودة**	**299 _282**
15	**الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة** **الدكتورة عمّارة عمروس**	**320 _300**
16	**الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003** **أ.م.د. ريبوار كريم محمود**	**342_321**
17	**Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq)** **Prof Dr. Ali Faris Hameed**	**351 _343**
18	**New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict** **By Dr. Hussein A. Al Battawi**	**361_352**
19	**دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** **أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس**	**391_362**
20	**الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات)** **أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري**	**422_392**
21	**مراجعة مقال** **د.ماجد حميد خضير**	**427 _423**
22	**مراجعة مقال** **م.د احمد حسين والي**	**436_428**

الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر[∇]

Algeria and the dichotomy of gas supplies and food security in light of the repercussion of the Russian–Ukrainian war: A study of the effects and impacts.

د.محمد الأمين بن عودة *

الملخص:

يحاول هذا البحث دراسة وتحليل الأوضاع السياسية والإقتصادية التي فرضتها تبعات وتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، وذلك بالتركيز على السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، خاصةً فيما تعلّق بالتوجهات الحكومية والرؤى الرسمية الرامية للتموقع بين طرفي الصراع بالقارة الأوروبية، بالتأكيد على جدلية الدور المحتمل للجزائر في سوق الغاز الأوروبي باعتبارها ثالث أكبر مورد للقارة، وكذا لحاجتها المستمر لصادرات دول القارة الأوروبية من المواد الغذائية، وقد توصل البحث إلى أنّ الجزائر وبالرغم من تأكيدها على شراكتها الدائمة لروسيا الإتحادية، إلا أنها بقيت على مسافة واحدة بين أطراف الصراع بالقارة.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية ، صادرات الغاز ، الأمن الغذائي

Abstract:

This research attempts to study and analyze the political and economic conditions imposed by the consequences and repercussions of the Russian war on Ukraine, by focusing on the policy adopted by the Algerian government, especially with regard to government orientations and official visions aimed at positioning between the two sides of the conflict in the European continent. This paper highlights Algeria's potential role in the market of European gas as the third largest resource for the continent, as well as its constant need for the European countries' exports of foodstuffs .The research concludes that

∇ تاريخ التقديم : 2023/4/12 تاريخ القبول: 2023/5/30 تاريخ النشر: 2023/6/31

* أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة تامنغست، الجزائر

Algeria, despite the affirmation of its unwavering partnership with the Russian Federation, has kept an equal distance between the sides of the conflict in the continent.

Keywords: the Russia–Ukraine war, gas exports, food security

المقدمة:

في عالم متشابك المصالح ومعقد التركيب، أضحت فيه حتمية الإعتماد المتبادل الأساس في العلاقات الدولية، ومصدر للتفكير المستقبلي لمختلف دوائر الحكم بدول العالم، وهي أيضاً أحد أهم سيمات وخصائص النظام الدولي، الذي يفرض نفسه وتجلياته على سلوكيات مختلف الوحدات السياسية الفاعلة فيه، سواء ذات التأثير الواضح أو محدودة التأثير، ومن هذا المنطلق أضحت كل التحولات والتغيرات التي قد تطرأ على المنظومة الدولية، ذات تأثيرات متعددة على كافة الدول والحكومات، والحروب والنزاعات البينية بين الدول هي أبرز هذه التحولات على الإطلاق.

إنه وبعد أن أعلن فجر يوم 24 فيفري 2022 عن إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، التي كانت متوقعة حسب دوائر الحكم وصناعة القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، إنطلقت أقلام الكتّاب والباحثين المهتمين بالقضايا والشؤون الروسية، وكذا متتبعي تطورات الأوضاع بالفضاء الأوروبي، في التحليل وبناء التنبؤات فيما يخص المواقف الأوروبية المختلفة من الحرب، و تداعياتها على إقتصاديات بلدان القارة والعالم ككل، باعتبار أن الحرب جمعت بين قطبين أساسيين يتحكمان ويؤثران في قطاعي الطاقة والأمن الغذائي.

و بشكلٍ موازي، ظهرت عديد التحليلات التي تناولت موقع الدول العربية من أحداث الحرب، والتجاذبات المتسارعة التي رسمتها على خارطة وتوازنات إمدادات الطاقة، باعتبار أن عديد الدول العربية تدخل ضمن الحسابات الدقيقة لسوق الطاقة العالمية لما تحوزه من إحتياطات هائلة وقدرات إنتاجية كبرى، خاصةً في ظل تلويح واستخدام روسيا الإتحادية لسلاح الغاز، التي تعتبر صاحبة النصيب الأكبر من حيث تمويل البلدان الأوروبية من هذه المادة الحيوية .

وفي هذا الإطار فإنّ الجزائر ليست بمنأى عن هذه الأحداث والتجاذبات، بل تُصنّف كمحورٍ جدُّ أساسي و لاعبٌ مهم للغاية في ظل هذه الظروف الإستثنائية، فهي من أهم مصدري الغاز الطبيعي للقارة الأوروبية وأبرز مستوردي الحبوب والقمح منها، وهذه المعطيات جعلتها تقع ضمن معادلةٍ جدُّ معقّدة

إقليمياً و دولياً، وهذا ما يفسّر توالي الزيارات المكوكية لقصر المرادية بالجزائر العاصمة، بدايةً بوزير الخارجية الرّوسي ثم وزير الخارجية الأمريكي، وأعقبتها مباشرةً زيارة المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية، ومن جهةٍ أخرى تسارعت وتيرة عقد الإتفاق الثلاثي لـ "خط غاز الصحراء الكبرى" مابين كل من: الجزائر، النيجر و نيجيريا، و هو الإتفاق الذي كان معطّلاً لفترة قاربت الـ 15 سنة.

أهمية البحث: يكتسي البحث أهمية بالغة كونه يعالج جزئية محورية وجد حساسة بالنسبة لحسابات صناع القرار بمختلف الأنظمة السياسية، فالجزائر وبحكم قربها الجغرافي من القارة الأوروبية، وكذا كبر حجم التبادلات والتدفقات بشتى أنواعها بينها وبين دول الإتحاد الأوروبي، تجد نفسها في قلب الإنشغال العالمي حول مسألة الإمدادت الطاقوية للقارة من جهة، وهي معنية أيضاً لدواعي واعتبارات داخلية على ضمان أمنها الغذائي الذي يعتمد قطاع كبير منه على الشركاء الأوروبيين.

هدف البحث: يهدف البحث بالأساس إلى دراسة أوجه التداخلات والتعقيد الذي ميّز تجاذبات الأطراف الأوروبية والغربية في تعاملها وتوجسها من الطرف الجزائري، وذلك في ظل الأزمة الطاقوية التي تواجه الدول الأوروبية بعد الخناق الذي فرضته روسيا عليها بعد إندلاع الحرب على أوكرانيا، وكذلك يهدف إلى معرفة أهم التوجهات العامة لرؤى النظام الجزائري حيال جدلية توفير موارد الطاقة للشركاء والدول الأوروبية من جهة، و البحث عن مقاربة لتأمين وضمان إمداد الغذاء والحبوب من القارة الأوروبية للبلاد.

مشكلة البحث: على ضوء ماسبق يحاول البحث الحالي التطرّق إلى جدلية معادلة الدور الجزائري الممكن إزاء الحرب الروسية الأوكرانية، خاصةً مع ما أفرزته من أزمة غذاء حادّة بالأسواق العالمية بشكلٍ عام والعربية بشكلٍ خاص، وكذا ما أنتجته من إرتفاع لأسعار الطاقة بسبب زيادة الطلب وقطع روسيا لتمويل الغاز لعديد الدول الأوروبية، وستسعى الورقة للإجابة على إشكالية رئيسية مفادها:

ماهي حدود وهامش تحرّك صانع القرار بالجزائر إزاء الحرب الروسية الأوكرانية في ظل ما تملكه البلاد من فرص تحقيق مكاسب إقتصادية جرّاء الأهمية المضطردة للغاز بالفضاء الأوروبي؟ وماهي بدائل التعامل مع ما تفرضه تداعيات مهددات الأمن الغذائي المتوقعة من الإنعكاسات السلبية للحرب على الجزائر؟

فرضية البحث: بناءاً على ما تفرضه الأحداث الجارية جرّاء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول ككل والجزائر بشكل خاص، وكذا ما أنتجته من وقائع ومستجدات على الساحتين العربية والإفريقية، فإن البحث ينطلق من فرضية رئيسية مفادها: أنّ الجزائر ستحاول قدر المستطاع أن تستفيد من الواقع

الذي يضعها في مركز قوة لإمتلاكها لورقة الطاقة المتمثلة بالغاز الطبيعي، مع الأخذ بعين الإعتبار جوانب التأثر جرّاء إعتمادها شبه الكلي على القارة الأوروبية في وارداتها من الحبوب والقمح.

الإطار المنهجي: إعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الإحصائي التحليلي، وذلك لكونه الإطار المنهجي الأكثر ملاءمة لهكذا تحليلات، وكذا المناسب لمعرفة وإدراك التوجهات المستقبلية للنظام السياسي الجزائري في ظل التطورات والمستجدات على الساحة الدولية، والناتجة أساساً عن إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية سيتطرق البحث إلى محاور تحليلية كالتالي:

- حجم تأثير الغاز الجزائري في السوق الأوروبية.
- أبعاد الإعتماد الجزائري على موارد الغذاء من البلدان الأوروبية.
- تموقع الجزائر على ضوء الحرب الروسية الأوكرانية.

أوّلاً: حجم تأثير الغاز الجزائري في السوق الأوروبية

بوجود عديد المصادر والثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، مع البنية التحتية الملائمة التي تمّ إنشاؤها في مجال الطاقة (إستكشاف، إستخراج وإنتاج)، تبقى الجزائر أحد أبرز وأهم الدول المنتجة والمصدّرة للغاز الطبيعي، وذلك بنسبةٍ تسويقية قدرها 65 بليون م^3 سنوياً، تُصدّرُ في شكليها أي عبر الأنابيب وفي صيغة الغاز المسال، وقد سطّرت الجزائر منذ أواخر تسعينات القرن المنصرم برنامجاً لمضاعفة تصدير الغاز الطبيعي نحو الأسواق العالمية، وبالأخص الأوروبية لعدّة أسباب أهمها القرب الجغرافي و سهولة النقل، وقد رسمت الشركة الوطنية الجزائرية "Sonatrach" لهذا الغرض خطة بعيدة المدى، إعتمدت بالأساس على تدعيم ثلاثة محاور أساسية هي [1]:

- مضاعفة مبيعات الدولة من الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول.
- تطوير حقول الغاز الطبيعي وتكثيف عملية الإستكشافات الجديدة.
- إعادة خلق شبكة جديدة لنقل صادرات البلاد من الغاز الطبيعي.

وبالنسبة لسوق الغاز الأوروبية التي تعتبر الأكثر إستهلاكاً للإنتاج الجزائري، فقد شهدت إرتفاعاً مضطرداً منذ منذ مطلع سنة 2021، وذلك حتى قبل ما عرفته القارة من أحداثٍ سياسية متسارعة، تمثّلت

[1] - Mustapha K. Faïd, “Impact of the Rise in Oil Prices Perspectives for Algerian Natural Gas”. SPTEC, Pétrole & Gaz - Etudes et Conseil, Paris 2007.p 57

بالأساس في الحرب الرّوسية على أوكرانيا، وقد تولّدت عن هذه التغيرات والمستجدات عديد الإنعكاسات على حركية وديناميكية الطلب الأوروبي الكلي على الغاز، الذي يعتبر مادةً جد حيوية في تفعيل وتنشيط عجلة إقتصاديات دول القارة، وكذا في توليد الكم الهائل من الطاقة الكهربائية ذات الأهمية القصوى في إقامة وإطلاق المشاريع الصناعية الكبرى، وقد تأثر الوسط الأوروبي بحالةٍ من زيادة الطلب العالمي على الغاز خاصة منذ الربع الثالث لسنة 2021، فعلى سبيل المثال " فقد سُجلت زيادة ملحوظة لإمدادات الغاز الطبيعي على مستوى القارة الآسيوية نتيجة لموجات الحر المفاجئة والحاجة لتوليد مستويات أكبر من الطاقة الكهربائية[2]"، الأمر الذي ساهم في زيادة قيمة العقود الدولية لمادة الغاز التي أثرت بالضرورة على مستويات الطلب والإستهلاك بالقارة الأوروبية.

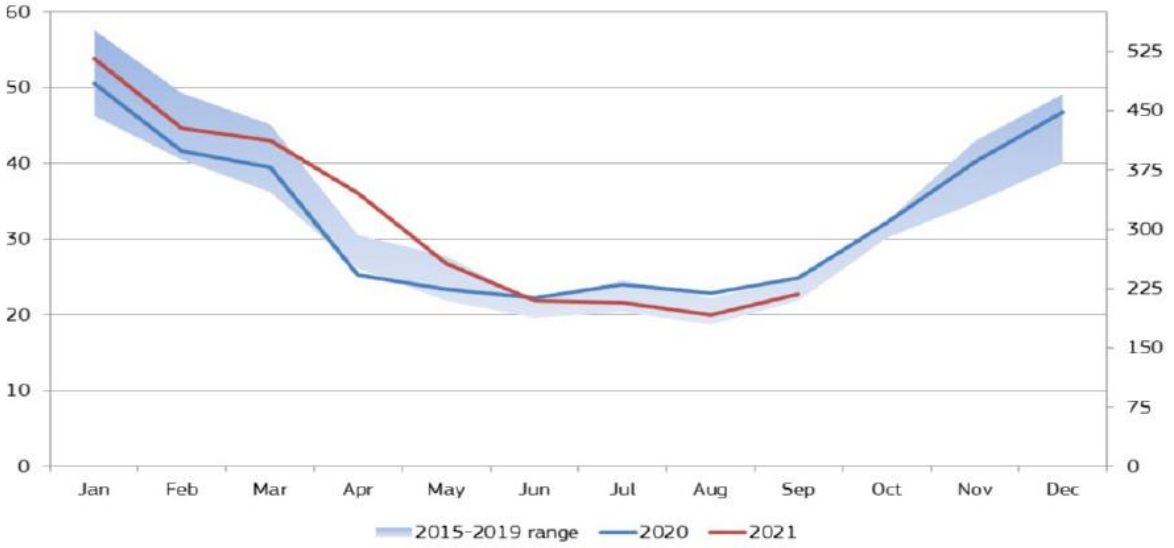
وعليه فقد مثّلت سنة 2021 بداية التذبذب في سوق الغاز الأوروبية، سواءٌ التفاوتات والتباينات البينية من حيث حجم الإستهلاك، أو من حيث التعاقدات المختلفة مع أهم الموردين لدول القارة، ونتيجة لجدلية الحاجة المتزايدة للغاز من جهة، والإحترازات الحكومية والإقليمية بضرورة ترشيد وعقلانية الإستهلاك الكلي للغاز في مجالي الصناعة وتوليد الطاقة، وزيادة الطلب العالمي مع تخوفات من زيادة الإنتاج من قبل أهم الدول المصدّرة للغاز بالعالم من جهةٍ أخرى، كانت النتيجة تذبذباً حاداً في حجم الإستهلاك الأوروبي على هذه المادة، الأمر الذي لم تتوقف تأثيراته على مستوى الإقتصاد الكلي للبلدان الأوروبية وكذا حلقة وسلسلة التصنيع المرتبطة بها بشكل مباشر وفقط، بل وأثرت أيضاً على الحياة اليومية للمواطنين بالقارة، وفي هذا الإطار فقد سجّل تقرير اللجنة الأوروبية للطاقة الخاص بحوصلة سنة 2021 " تراجعاً في مستويات إستيراد الدول الأوروبية للغاز بنسبة 09% بداية من نهاية الربع الثاني بسنة 2021، أي بحوالي 17 bcm وبنسبٍ متفاوتة بين الدول الأوروبية، وقد أشار التقرير إلى أكثر الدول الأوروبية تراجعاً في مستوى الإستيراد على النحو التالي: إسبانيا 4.9 bcm، فرنسا بـ 3.7 bcm، ثم إيطاليا بحوالي 2.3 bcm[3]".

في ذات السياق جديرٌ بالذكر أنه وقبل التفصيل في مكانة وتموقع الغاز الجزائري في السوق الأوروبية بشكلٍ عام، وبُعيد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بشكلٍ خاص، لابد من دراسة وضعية الطلب والإستهلاك الكلي بالسوق الأوروبية على الغاز الطبيعي، لمعرفة حجم أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في ظل هذه التطورات والمحددات، ومن هذا المنطلق فأغلب التقارير والبيانات أشارت إلى

[2] - European Commission , "Quarterly report On European gas markets ". Volume 14 issue 3, covering third quarter of 2021, Brussel, 2021.p03
[3] - European Commission ,op.cit, p03

وجود حالةٍ من التراجع في معدلات الإستهلاك لمادة الغاز الطبيعي بمختلف البلدان الأوروبية بمنتصف سنة 2021 أنظر **(الشكل رقم 01)**، فقد رصدت هيئة Eurostat, data نسبة إنخفاض في إستهلاك الغاز على مستوى القارة الأوروبية قدرها "10.4% أي ما يقدر بـ 7.5 bcm- ، فبعد أن كان الإستهلاك الكلي بحوالي 71.9 bcm في الثلاثي الثالث لسنة 2021، فقد تراجع إلى حوالي 64.4 bcm في نفس الثلاثي من سنة 2021 [4]"، وقد عُزي هذا الإنخفاض بالأساس إلى عوامل مرتبطة "بالإرتفاع الواضح لأسعار الغاز بالسوق الدولية، وكذا للتغيرات المناخية التي طرأت قبيل صيف سنة 2021"[5].

الشكل رقم 01 يوضح الفرق في الإستهلاك الكلي للغاز بأوروبا 2015-2021



Source: Eurostat, data as of 9 December 2021 from data series nrg_103m. In the next edition of this report numbers might change retrospectively

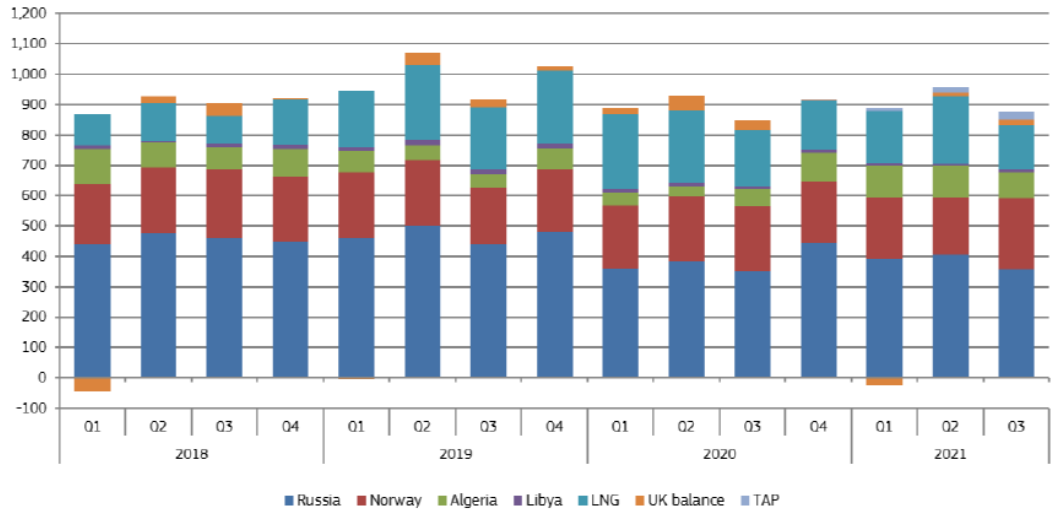
كما هو موضح في الشكل أعلاه، فمستويات الطلب على الغاز وكذا معدلات توريده لمختلف الدول الأوروبية شهد تراجعاً واضحاً في الأشهر الأخيرة من سنة 2021، وهذا راجع بالضرورة إلى حالة الإحتقان والتوتر الذي شهدته القارة في ظل بدايات الحشد العسكري الرّوسي على الحدود مع أوكرانيا، ما يبيّن نسبة الإعتماد الكلي من طرف الدول الأوروبية على المصدر الرّوسي، وهي الجزئية التي يجب أن تستدركها دوائر الحكم بالجزائر، لكي تلعب دور البديل لقطاع كبير ومهم من دول القارة.

[4] - Eurostat, data as of 9 December 2021 from data series nrg_103m. In the next edition of this report numbers might change retrospectively.p 03
[5] - ibid , p 05

تعتبر الجزائر أحد أبرز الدول النفطية والمصدّرة للغاز الطبيعي بالقارة الإفريقية والوطن العربي، وإن كانت لا تمتلك تلك الإحتياطيات الكبرى مقارنة بدولة قطر العربية مثلاً، إلا أنها تبقى تمثّل رقماً صعباً خاصة في حالة ما إذا تحدثنا عن علاقتها وتأثيرها بالسوق الأوروبية، وذلك لعدّة إعتبارات ومحددات أهمها على الإطلاق، الإنخفاض في تكلفة الإستخراج، الإنتاج وكذا النقل لعمق عديد العواصم الأوروبية، خاصةً تلك التي تعتمد بشكلٍ شبه كبير على البديل الجزائري، على غرار فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تحتل المراتب الأولى في القارة الأوروبية من حيث نسب إستيراد الغاز، "ففي الوقت الذي تحتل فيه فرنسا المرتبة الأولى بنسبة 25% من إجمالي واردات القارة، تحتل إسبانيا المرتبة الرابعة بنسبة 11%، وتليها إيطاليا بالمرتبة الخامسة بنسبة 10% [6]".

بالنظر إلى السوق الأوروبية فيما يخص الإحتياجات من الغاز الطبيعي، تواجه الجزائر منافسةً كبيرة مع عديد القوى والمنتجين الرئيسيين الذين تعتمد عليهم غالبية الدول الأوروبية في سد حاجياتهم أنظر **(الشكل رقم 02)**، وفي هذا الإطار وتركيزا على الفترة التي سبقت الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أُتيحت للجزائر فرص عديد لتحسين موقعها ونيل مكاسب جديدة، " مكّنتها من لعب دورٍ هام بحسابات إمدادات الغاز لأوروبا بزيادة قدرها 48%، أهم هذه التغيرات تراجع الدور الليبي فيما يخص حجم توريد الغاز لأوروبا بنسبة 22% [7]"، بالنظر إلى الحالة السياسية غير المستقرة التي تشهدها البلاد منذ سنة 2011، وكذا التحسّن الطفيف في مناخ الإستثمار بالجزائر خاصة مع بعض الشركاء الأساسيين مثل إيطاليا، لتعزيز التواجد الجزائري بسوق الطاقة الأوروبي.

الشكل رقم 02 يبيّن أهم الدول المصدّرة للغاز للقارة الأوروبية 2018 – 2021



[6] - https://www.npd.no/en/facts/news/Production-figures/2020/production-figures-march-2020/ .
[7] - ENTSO-G Transparency Platform, data as of 2 December 2021. P07

Source: ENTSO-G Transparency Platform, data as of 2 December 2021. P07

وبمجرّد إندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا مطلع سنة 2022، والتي أثرت على أغلب إن لم نقل كل إقتصاديات الدول الأوروبية بشكلٍ مباشر، وعلى الإقتصاد العالمي ككل بشكل غير مباشر، أصبحت الجزائر في صلب اللعبة والحسابات القارية الأوروبية فيما يخص حرب الطاقة والغاز التي إجتاحت أجندات صنّاع القرار بالقارة الأوروبية، خاصّة وأنّ روسيا تحظى بالنصيب الأكبر من حيث إعتبارها المورد الأساسي والرئيسي للغاز لغالبية الدول الأوروبية، بنسبٍ وحصص متفاوتة ومؤثرة بشكل هائل على حركية الطاقة والتصنيع ككل، منذ ذلك الحين أضحت الجزائر كوجهة وبديل مطروح لبقية الدول فيما يخص سد حاجياتها من الغاز الطبيعي، "الأمر الذي تمّ رصده منذ الأشهر الأولى لسنة 2022، أين أتاحت و وفرّت الجزائر ما نسبته 12.6% من إحتياجات القارة من الغاز الطبيعي[8]"، لترسخ بذلك مكانتها كثالث أبرز مصدّر للغاز للقارة الأوروبية بعد كل من روسيا والنرويج.

وعلى إثر هذه المستجدات، سعت العديد من الدول الأوروبية إلى عقد تفاهمات ورسم بدائل عديدة، بُغية مواجهة عواقب وانعكاسات إستخدام روسيا الإتحادية لورقة الغاز، في خضم التطورات التي تشهدها حربها على أوكرانيا، وقد طرحت في هذا الشأن عدّة بدائل وخطط، من بينها تقوية خطوط إمداد جديدة تنطلق من قطر و أذربيجان، أو الإبقاء على مصادر الإمداد القديمة مع تبني سياسة ترشيدية عقلانية في إستهلاك الطاقة، وهو الأمر الذي لم يلق ترحيباً و توافقاً أوروبيين، وفي هذا الشأن مثّل موضوع الإعتماد على الغاز الجزائري نقطة نقاش و جدل كبيرين في أوساط القرار الأوروبي، وأثيرت حوله عدّة تحليلات خرجت بعضها عن السياق الإقتصادي إلى إعتبارها مسألة متعلقة بالتوازنات السياسية الإقليمية القارية.

ففي هذا الشأن كتب الباحثان Reinhild Bouckaert and Claire Dupont بلهجة تحذيرية من التوجه واعتماد الجزائر كبديل لتنويع مصادر توريد أوروبا بالغاز الطبيعي، دراسة لخّصا فيها هذه المخاطر في نقطتين أساسيتين هما:

[8] - European Commission, 20 April 2022, In Focus: Reducing the EU's dependence on imported fossil fuels, https://ec.europa.eu/info/news/focus-reducing-eus-dependence-imported-fossil-fuels-2022-apr-20_en.

- "الشراكة والتحالف التاريخي الجزائري الروسي في عدّة مجالات وقضايا محورية، والتأكيد على الطبيعة التسلطية للنظام الجزائري[9]"، ما من شأنه أن يورط الدول الأوروبية المتعاقدة والمعتمدة على الغاز الجزائري، ويُعقّد حساباتها، خاصة وأن مسار الحرب الروسية الأوكرانية يتجه نحو التعقيد بحلول فصل شتاء 2022.
- الأمر الثاني متعلق باستخدام الجزائر لورقة الغاز لتحقيق أهدافٍ سياسية، وهنا أشار الباحثان إلى مسألة تدهور العلاقات الجزائرية الإسبانية بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية و "تلويح الجزائر بفسخ عقود إمداد الغاز لإسبانيا كإجراء عقابي رداً على موقفها السلبي المذكر آنفاً [10]" .

بالنظر إلى هذا التوجه والتحليل الضيق، والتوقع غير الدقيق لموقف وسياسة الجزائر لتصدير الغاز لأوروبا، يبقى هذا التحليل قاصراً لعدّة أسباب أهمها، أن الشراكة الجزائرية الأوروبية قديمة في مجالات عديدة بما فيها الطاقة، ولم يتم طرح مسألة "التسلط" وقضايا حقوق الإنسان من قبل على الأقل طيلة العقدين الماضيين، وأنّ ما شهدته العلاقات الجزائرية الإسبانية يبقى فقط في جانبه الثنائي ومنعزل عن علاقات الجزائر ببقية الدول الأوروبية، بدليل إتفاقيات الشراكة الجزائرية الإيطالية المبرمة في ... إبّان زيارة رئيس الوزراء الإيطالي السابق للجزائر العاصمة، وكذلك إطلاق كل من الجزائر و النيجر ونيجيريا لمشروع "خط غاز الصحراء الكبرى"، الذي من شأنه أن يضمن قدر كبير من إحتياجات أوروبا لهذه المادة الحيوية.

ثانيا: أبعاد الإعتماد الجزائري على موارد الغذاء من البلدان الأوروبية

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي أحد أهم المفاهيم والأهداف المحورية في سياسات الحكومات والدول، إذ ترتبط تأثيراته السلبية والعكسية في حالة محدوديته على الوضع الإجتماعي العام لأي مجتمع، وقد يكون سبباً مباشراً في إثارة وإحداث حالات اللاأمن وعدم الإستقرار، وبحسب مؤتمر قمّة الغذاء العالمي لسنة 1996، فإنّ "الأمن الغذائي يتوفر عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية والإقتصادية من

[9] - Freedom House Index, 2021, Algeria, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2021.
[10] - Euractiv, 28 April 2022, 'Algerian threatens to cut gas contract with Spain', https://www.euractiv.com/section/globaleurope/ news/algeria-threatens-to-cut-gas-contract-with-spain/.

الحصول على كميّات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية إحتياجاتهم، و يحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعّالة وصحية[11]".

ومن جانب آخر وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيتمثّل الأمن الغذائي في "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورةٍ مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، إعتماداً على الإنتاج المحلي أوّلاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قُطر، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية[12]"، وفي هذا التعريف إشارة إلى ضرورة وضع إستراتيجية عربية متكاملة تعكس آلية للإعتماد المتبادل في إطار سد حاجيات الحكومات العربية من المواد الغذائية الأساسية، وهذا كأولوية ثانية بعد تحفيز الإنتاج المحلي، وقبل التوجه إلى سياسات الإستيراد والإعتماد الخارجي الهادفة لضمان الأمن الغذائي للبلدان العربية.

ما إن إندلعت الحرب الرّوسية الأوكرانية مطلع السنة الجارية حتى أثارت عديد الإنعكاسات والتداعيات على إقتصاديات أغلب الدول، ويعود هذا بالأساس إلى حالة الإرتباط ومستويات الإعتماد المتبادل الوثيقة بين الوحدات السياسية، وهذا مما يعتبر أحد أبرز سمات بُنية النظام الدولي الحالي القائم، وقد مثّلت مسألة الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي واجهت المنظومة الدولية، خاصةً وأن الحرب جمعت مابين أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للقمح بالعالم، فبالنظر إلى أوكرانيا فإنها بمثابة السلة الغذائية لقطاع كبير من دول القارة الأوروبية وغيرها (42% من الإنتاج العالمي لزيت بذور عباد الشمس، 16% من إنتاج العالم من الذرة، 09% من إنتاج القمح)[13]، وقد وضعت هذه الحرب الأمن الغذائي للدول التي تعتمد على الإنتاج والمصدر الأوكراني في موقف بالغ الحساسية، مما أدى إلى إعادة النظر في البدائل الممكنة لتأمين إحتياجاتها من المواد الغذائية.

وبالنسبة للمنطقة والوطن العربيين فإنها لم تمثّل إستثناءاً عن الواضع العام للأزمة الغذائية التي شهدها العالم منذ إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، إذ عرفت المنطقة صعوبة متزايدة في التأقلم مع المستجدات التي فرضتها التحولات المتسارعة في مسار وسيرورة الحرب الضاربة بأوروبا، وذلك بالنظر

---

[11] - شيخاوي سهيلة، عدالة العجال، "نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية..آفاق 2022" مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018، ص 81.

[12] - عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي "مفهومه، قياسه ومتطلباته". الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2012، ص 12

[13] - بي بي سي عربي، "روسيا وأوكرانيا: لماذا يحتاج العالم إلى شحن القمح من أوكرانيا؟ وكيف سيؤثر اتفاق تصديره على الملايين؟". 33 جويلية 2022، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-62277486، تاريخ التصفح: 2022/09/27، 07:47.

لحالة الإعتماد الكبير لعديد الأقطار العربية على كل من روسيا وأوكرانيا في تلبية وسد الحاجيات الغذائية منهما، وفي هذا الإطار وحسب تقرير وبيانات برنامج الغذاء العالمي "فإن المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير من تبعات الحرب الأوكرانية، نظرا لأنها تستورد حوالي 42% من احتياجاتها من القمح و 23% من احتياجاتها من الزيوت النباتية من كل من أوكرانيا وروسيا [14]".

لطالما حظي موضوع الأمن الغذائي باهتمامٍ بالغ لدى دوائر صنع القرار بالنظام السياسي الجزائري منذ نيل الإستقلال عن المستدمر الفرنسي سنة 1962، وقد رسمت السلطات الجزائرية على مرّ هذه السنوات، العديد من الخطط والبرامج الحكومية الرّامية إلى سد فجوة الإعتماد الخارجي على إحتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية، خاصةً تلك التي تدخل ضمن نطاق المواد الأكثر إستهلاكاً، أهمها على الإطلاق القمح بنوعيه (صلب و ليّن)، وبالنظر إلى كون الجزائر مصنّفة من بين الدول النفطية بالمنطقتين العربية والأفريقية، فقد كانت ولازالت تعتمد بشكل كبير على مداخيل النفط لتلبية ودفع فاتورة الإستيراد من إحتياجاتها الغذائية، خاصة القمح والحبوب، وقد مثّلت القارة الأوروبية في هذا الشأن المورد الأساسي لمختلف المواد الغذائية للسوق الجزائرية، "فاستناداً للإحصائيات الصادرة عن Trade Data Monitor (TDM) تعتمد الجزائر في إستيراد الحبوب على دول الإتحاد الأوروبي بحوالي 5.94 مليون طن سنوياً، أي ما نسبته 78% من إجمالي فاتورة إستيراد المواد الغذائية[15]".

واللافت للإنتباه في هذا السياق، فإن طبيعة الإستيراد الجزائري من القمح بشكلٍ خاص، قد عرف خلال السنوات الخمس الأخيرة تغيرات ومستجدات جذرية، ففي الوقت الذي "أسست الحكومة الجزائرية سياساتها الزراعية على أساس تشجيع الإستثمار في المواد الغذائية الأكثر إستهلاكاً على غرار القمح لكبح فاتورة الإستيراد"[16]، " لوحظ عودة البديل الروسي للسوق الجزائرية بقوة منذ سنة 2016، كتطبيق لمبدأ تعميق الشراكة الجزائرية الروسية الإستراتيجية في شتى المجالات[17]"، لتدخل روسيا الإتحادية كطرف منافسٍ قوي للدول التقليدية المصدّرة للحبوب والقمح للجزائر، على رأسها كل من فرنسا وألمانيا، وقد أثرت

---

[14] – سمية نصر، " كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العربي؟". 08 جوان 2022، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397، تاريخ التصفح: 2022/09/27، 08:01

[15] - Agence ecofin,"Algeria: The wheat market is the second largest in Africa after Egypt". 26/10/2021, link: https://www.ecomnewsmed.com/en/2021/10/26/algeria-the-wheat-market-is-the-second-largest-in-africa-after-egypt/, 26/09/2022.

[16] - Nabila hales," Grain and Feed Annual". USDA: Grain and Feed, Report number: AG2022-0002, 20/04/2022.p01

[17] - Nabila hales," Grain and Feed update". USDA: Grain and Feed, Report number: AG2021-0009, 15/10/2021.p01

هذه التغيرات على هامش حركة النظام الجزائري في الوقت الرّاهن الذي يشهد حرباً روسية على أوكرانيا والتداعيات التي نجمت عنها، النقطة التي سيأتي التفصيل عليها في المحور الأخير من هذه الورقة.

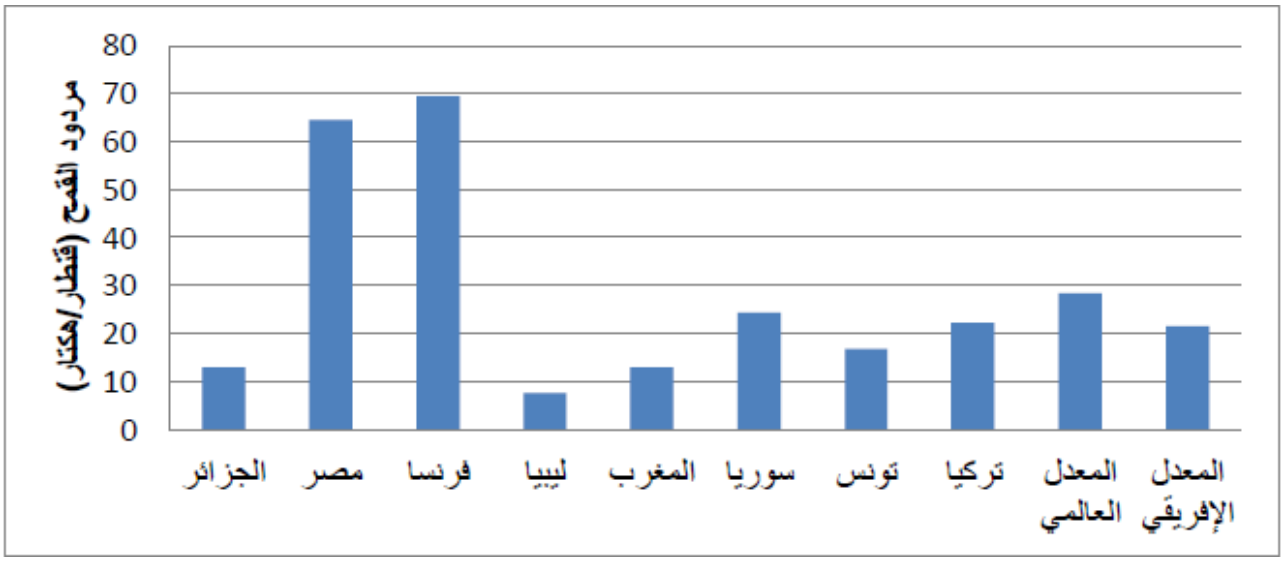
بالرغم من إقرار الكتابات والدراسات المتعلقة بالسياسات الحكومية الجزائرية في القطاع الزراعي، بوجود إرادة سياسية هادفة إلى تدعيم ومضاعفة إنتاج الدولة من الحبوب والقمح خاصة في العقد الأخير، إذ تشير غالبية التقارير إلى حدوث إرتفاع ملحوظ ولو بشكلٍ طفيف، "فحسب US Department of Agriculture (USDA) فوتيرة الإنتاج شهدت تحسناً ملحوظاً منذ سنة 2019 أين حققت الجزائر محصولاً إجمالياً في القمح قدره 3.94 مليون طن، إلا أنّ هذه السياسات لازالت تواجه عدّة تحديات أهمها الزيادة في عدد السكان إذ يفوق عدد السكان بالبلاد 44 مليون نسمة، وكذا ظاهرة النزوح الريفي التي بلغت نسبة 73% [18]"، اللذان أثرا بشكل مباشر في نقطتين أساسيتين هما:

- العزوف عن الأنشطة الزراعية وانحسارها في رقع ومساحات زراعية قليلة أنظر **(الشكل رقم 03)**، بالرغم من أن الجزائر معروفة بشساعة مساحتها الجغرافية وخصوبة أراضيها خاصة في الشريط الشمالي.
- الزيادة الهائلة في نسبة إستهلاك القمح التي بلغت 10.7 – 11 مليون طن سنوياً[19]، الأمر الذي يدفع بشكل مستمر لحلقة الإستيراد من الخارجي لتغطية العجز الحاصل مابين نسبة الإنتاج و معدلات الإستهلاك.

الشكل رقم 03 يبيّن مردود متوسط زراعة القمح بالجزائر مقارنة ببعض الدول الأخرى 2009

[18] - Sham oirer; "Algeria seeks reduced dependence on wheat imports". 22/01/2021, Link: https://www.world-grain.com/articles/14770-algeria-seeks-reduced-dependence-on-wheat-imports, 26/09/2022.

[19] - Sham oirer; "Algeria seeks reduced dependence on wheat imports". 22/01/2021, Link: https://www.world-grain.com/articles/14770-algeria-seeks-reduced-dependence-on-wheat-imports, 26/09/2022.



المصدر: حويشيتي رشيد، فوفو عمار، "ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي". ورقة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار، جامعة سكيكدة، نوفمبر 2011، ص 08

ومن جهةٍ أخرى أيضاً فإن هذه الإرادة السياسية التي بنيت على أساسها مختلف البرامج الحكومية في قطاع الزراعي، لم تكن كافية للتقليل من فاتورة الإستيراد الضخمة في المواد الغذائية الآتية من القارة الأوروبية، فحسب تقرير لوكالة رويترز الإخبارية، يوضح بوجود تزايد في تكاليف الإستيراد في آخر ثلاثة سنوات التي عرفت إنتشاراً لجائحة كورونا، "فبعد أن كان إجمالي مدفوعات الجزائر لتغطية إحتياجاتها من القمح (اللين والصلب) المستورد من أوروبا حوالي 614.39 مليون دولار سنة 2019، قفز إلى نحو 629.50 مليون دولار سنة 2020[20]"، وذلك بالرغم من التصريحات الحكومية الجزائرية العديدة بوجود نوع من الأريحية في إنتاج الدولة من القمح، والإقتراب من سقف "الإكتفاء الذاتي".

بالنظر إلى كل هذه المعطيات المتحكمة في سوق الغذاء الأوروبي، وكذا في البدائل المتاحة لدى صانع القرار الجزائري في تعاملاته التجارية الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة الوثيقة بالأمن الغذائي القومي للبلاد، تبقى الوضعية جدُّ دقيقة خصوصاً مع ما تشهده القارة والعالم من الحرب الروسية الأوكرانية، ومع الأخذ بعين الإعتبار أيضاً وقوع الجزائر في المنطقة الرّمادية فيما يخص توازنات وديناميكية العلاقات الأوروبية من جهة، والشراكة الإستراتيجية التاريخية مع روسيا من جهة أخرى، وهذا ما يُبرز بشكل جلي حالة الجدلية التي تواجهها الحكومة الجزائرية في هذا الظرف الحساس.

[20] - Reuters Staff, "Algeria's cereal imports' bill rises in first quarter". 12/06/2020, link:https://www.reuters.com/article/algeria-cereal-imports-idAFL8N2DP49O , 26/09/2022

ثالثاً: تموقع الجزائر على ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

سعت الكثير من التحليلات والكتابات الصحفية منها والأكاديمية، من خلال التطرق إلى مسار الحرب الروسية الأوكرانية، سعت إلى محاولة رصد وحصر التداعيات والإنعكاسات الممكنة للحرب على إقتصاديات الدول من جهة، وكذا إلى تبيان الإستراتيجيات والسيناريوهات الممكنة التي من شأنها أن تجنبها الجانب السلبي من هذه التداعيات من جهةٍ أخرى، وعليه فالجزائر وبالنظر إلى الحالة التوسطية المحورية التي تطبع موقعها من هذه الحرب، وكذا إستناداً لما يمكن أن تلعبه إنطلاقاً من المحدّدات الإقتصادية التي تمّ الإشارة إليها سلفاً، فإنها أمام عدّة سيناريوهات وقراءات مختلفة، بل وقد تكون متضاربة في الأحيان، وذلك بسبب إختلاف الزوايا التي ينظر إليها كل باحث لطبيعة أبعادمفهوم "المصلحة القومية" للبلاد.

يحلّل البعض الموقف الجزائري إنطلاقاً من مقاربة تقوية الأدوار الإقليمية للنظام، وذلك في ظل ما يشهده العالم من حالة غموض وتشابك المصالح، التي لها دور إيجابي في حالة ما إذا نظرنا إليها كونها قد ساعدت لغاية الساعة في كبح جماح التداعيات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا، ومن هذا المنطق هناك توجه يرى بأن الجزائر قد إستغلت هذه التطورات الجيوسياسية التي ضربت أوروبا والعالم الغربي من جهة، والوضعية العامة للإقتصاد الوطني من جهةٍ أخرى، لتبني أو بالأحرى لتدعّم من خلالها شبكة العلاقات الإقليمية ذات المصالح المشتركة، بغية مواجهة أي مستجدات محتملة في المستقبل القريب، وفي هذا الصدد يشير الباحثين إلى إعادة إحياء الجزائر لمشروع خط الصحراء الكبرى للغاز.

تاريخياً تعود فكرة إقامة خط غاز طبيعي عابر للصحراء الكبرى باتجاه القارة الأوروبية إلى حوالي 40 سنة ماضية، أي أن الفكرة في حدّذاتها قديمة واكبت واقترنت مع السنوات والعقود الأولى لنيل غالبية الدول الإفريقية لإستقلالها، بما فيها الجزائر التي ما لبثت أن إستقلت عن المستدمر الفرنسي حتى انطلقت في رسم توجهات قومية عربية/ قارية إفريقية وقُطرية وطنية، إستهدفت جميعها تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد، "أما البروز الأول للفكرة فكان عند توقيع أول مذكرة تفاهم للمشروع (MOU) مابين الشركة الوطنية سوناطراك من جهة، وشركة النفط النيجرية سنة 2002 من جهةٍ أخرى، تلتها بعد ذلك إنضمام نيجيريا بجويلية سنة 2016 خلال إنعقاد أشغال القمة السابعة والعشرين للإتحاد الإفريقي، إلا أنه ولأسباب تقنية سياسية تأخر التوقيع النهائي على المذكرة إلى غاية 21/20 جوان 2022 [21]"، أين تمّ بالعاصمة

[21] - المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، "خط الصحراء: تحركات جزائرية لإحياء التعاون مع نيجيريا والنيجر". تقديرات المستقبل، أبو ظبي، العدد 1582، 29 يونيو 2022، ص 01

النيجيرية أبوجا عقد اللقاء الثلاثي لوزراء النفط والطاقة للبلدان الثلاثة أين أطلقوا ميلاد المشروع بشكل نهائي.

لا يخفى على المتتبعين أن السرعة التي تمّ من خلالها إعادة إحياء المشروع، والذي كان معطّلاً لقرابة خمسة عشر 15 سنة تقريباً، توحي بوجود ضغوطات وتصاعد حدّة التطورات والمستجدات الدولية، فرضتها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على سوق النفط والغاز العالمي، وكذا الزيادة الهائلة في الطلب العالمي على الغاز، خاصة مع التنبؤات بامتداد الحرب إلى ما بعد شتاء 2022، لهذا فالتصور الجزائري في هذا الشأن يأتي من منطلق إعتبار هذا المشروع كورقة ضاغطة ورابحة في نفس الوقت، بالنظر إلى ما تشهده القارة الأوروبية من توترات حكومية متعلقة باستنفاذ كافة سبل توريد الطاقة والغاز الطبيعي في ظل إستمرار إستخدام روسيا الإتحادية لهذه الورقة، كأحد أبرز الوسائل الضاغطة على التوجهات الأوروبية من العملية الروسية في الأراضي الأوكرانية.

لخط غاز الصحراء الكبرى أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لصانع القرار بالنظام الجزائري، فبعيداً عن العوائد الإقتصادية المحتملة والمتوقعة من إنشاء وإطلاق هذا المشروع، تبقى الحسابات السياسية ذات أهمية لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تجاهلها على الإطلاق، فإلى جانب كون الخط "يعبر على حوالي 2310 كلم من الأراضي الجزائرية، وهي مسافة تمثّل أزيد من 50% من طوله الإجمالي الذي يبلغ حوالي 4128 كلم، إنطلاقاً من نيجيريا مرورا بالنيجر فالجزائر، والخط أيضاً سيوفر توريداً للغاز الطبيعي للقارة الأوروبية قدرها 30 مليار م^3 "[22]، وهو الأمر الذي يجعل البلدان الأوروبية تفكّر بشكلٍ عميق للغاية في ضرورة إنجاح هذا المشروع الحيوي، خاصةً في ظل ما تشهده من سياسات روسية خانقة تستهدف شرايين العجلة الإقتصادية والصناعية لغالبية بلدان القارة، كونها المورد الأول لها بالغاز.

ومن زاوية أخرى، ركزت بعض القراءات الخاصة بمستقبل التموقع الجزائري في الظروف والمستجدات الراهنية بالقارة الأوروبية، على المحدّدات والمعطيات الداخلية المتعلقة بتقوية بدائل فعالة يقوم عليها الإقتصاد الوطني، ففي ظل ما يشهده سوق النفط العالمي من تزايد ملحوظ في بيانات أسعار الخام، طرحت عدّة تصورات الهدف منها إستغلال الطفرة التي تعرفها أسعار النفط في تطوير البنى التحتية لبقية القطاعات المنتجة خارج المحروقات لتنويع بدائل الإقتصاد الجزائري، وفي هذا الشأن فقد ذهب الباحث العابد بكاري في مقالته حول طوق النجاة الجزائري الناجم عن التحسن في مداخيل النفط،

[22] - نفس المرجع، ص 02

ذهب إلى التأكيد على عدّة محاور قد يستفيد منها الإقتصاد الوطني من جهة، و كذا تقوي الموقف السياسي الخارجي في مقابل تجاذبات الحرب الروسية الأوكرانية من جهةٍ أخرى، أهم هذه المحاور هي:

- التركيز على تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي والصناعة الزراعية، وذلك من خلال عدّة آليات وسياسات أهمها، تشجيع الإستثمار في المجال الزراعي، "وكذا توسيع نطاق المساحات الزراعية واستحداث محيطات كبرى للزراعة بالصحراء الجزائرية، والتي تعتبر وجهة زراعية واعدة وذات مردود بالغ الأهمية، إذ تشير التقديرات الحكومية الرسمية في هذا الصدد إلى إستغلال حوالي 08 مليون هكتار فقط من إجمالي 44 مليون هكتار[23]".
- ضرورة ضخ أموال إضافية بغية تحسين المناخ العام للإستثمار في شتى المجالات والقطاعات، خاصة القطاع الزراعي الذي يُعوّل عليه كآلية للتنويع مع المورد النفطي، والتركيز على القطاع الزراعي يأتي في ظل ما شهده العالم ويشهده من أزمات تموين الغذاء لمختلف الدول والأقاليم جرّاء الحرب الروسية الأوكرانية، التي جمعت مابين أكبر قطبين زراعيين بالقارة والعالم ككل.

في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها القارة الأوروبية حالياً، وكذا التوقعات والسيناريوهات المحتملة لما سيكون عليه المشهد السياسي العام في قادم الأيام والأشهر اللاحقة، فإن القراءات والتنبؤات البحثية والأكاديمية حول طبيعة ومستقبل التموقع الجزائري بين جدليتي قدرتها على لعب دور هام في إمداد للغاز الطبيعي للقارة، والحفاظ على أمنها الغذائي الذي هو مرتبط بشكلٍ كبير بأطراف الحرب والأزمة الدولية الحالية، قد تختلف هذه القراءات بشكل متباين، إلا أنها جميعاً تلامس الطموحات والأهداف السياسية الجزائرية، سواءٌ تلك منها المعلنة أو الضمنية، فالجزائر وانطلاقاً من مبدأ المصلحة القومية قد تستخدم الأداة الإقتصادية المتمثلة في إمدادات الغاز لتثبيت توجهات سياسية معينة تربط علاقتها مع بلدان القارة الأوروبية، وفي نفس الوقت تحاول أن لا تسعى إلى هدم إرث وحاضر علاقاتها الإستراتيجية الممتازة مع روسيا الإتحادية.

الخاتمة والإستنتاج :

مرّت الجزائر منذ إستقلالها بعديد المراحل والفترات التاريخية المهمة، أثرت جميعها في تحديد طبيعة الفواعل الأكثر تأثيراً في نظامها السياسي، سواء إبّان فترة حكم الحزب الواحد، التي اتسمت بتطبيق

[23] - العابد بكاري، "إرتفاع عائدات النفط في حرب أوكرانيا طوق نجاة لإنعاش الإقتصاد". جريدة الخبر، العدد 10331، الجزائر، 2022/09/05، ص 16.

نموذج الإقتصاد المركزي الموجه، الذي يستلهم أفكاره و تفاعلاته من مبادئ الأفكار الإشتراكية، أو حتى بعد تبني التعددية بشتي صورها السياسية والإقتصادية، وهي الفترة التي تلت نهاية ثمانينات القرن المنصرم، شهدت خلالها البلاد كغيرها من بلدان العالم الثالث دخول مرحلة الرأسمالية والإقتصاد الحر، وقد خبرت الدولة الجزائرية طيلة هذه المراحل أزمات إقتصادية وإنفراجات مالية متعاقبة، كان من المفروض أن تمثّل بالنسبة لصانع القرار دليل و بوصلة عمل جاهزة يستخدمها ويستعين بها أثناء أي تغيرات وتطورات مشابهة.

إنّ ما يشهده العالم الآن من تزايد لحدّة مخاطر الإنعكاسات المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاديات والبُنى الإجتماعية ككل، يجعل كل حكومة تتبنى نهجاً وقائياً يمكّنها من أن تتجنب قدر المستطاع الآثار السلبية لهذه التغيرات، والجزائر وبناءاً على ما تمّ التطرق إليه تقف موقف يتوسط أطراف الصراع الدائر حالياً بالقارة الأوروبية، والمؤثر بشكلٍ بالغ في مختلف الدول والأقاليم الأخرى من العالم، ذلك لكونها تمثّل رقماً صعباً ومهما في حسابات الطاقة بالنسبة لعديد الدول الأوروبية من جهة، وصاحبة سوقٍ هام بالنسبة للدول المنتجة والمصدّرة للمواد الغذائية بالغة الحساسية.

وبالنظر إلى كل ما قامت به مؤسسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية من تحرّكاتإقليمية ودولية، يبدو أنّ الدولة الجزائرية، و تصور النخبة الحاكمة فيها، متجه إلى البقاء على مسافةٍ واحدة مع كل الأطراف المتقابلة، مع التركيز على تأكيد مستوى التعاون والشراكة الإستراتيجية التي تربطها بروسيا الإتحادية من جهة، والتلويح الضمني بامتلاكها وسائل مهمة بالنسبة للشركاء الأوروبيين والمتمثلة في ورقة الغاز، سواء على المستوى القُطري الفردي، أو كمشروع إقليمي قاري قد يقلل من حدّة إعتمادهم على الطرف الروسي ولو بشكل ظرفي.

إلا أنه وكمحصلة وقراءة للوضعية التي تقف فيها الجزائر في هذا النطاق، لابد على الفاعلين الأساسيين بالنظام السياسي الجزائري إدراك محاور ونقاط مهمة عليهم بالعمل من أجل تدعيمها، لكي لا تتكرر الأخطاء السّابقة سواءٌ إبّان فترة الأزمات، أو أثناء ما شهدته الجزائر من مراحل طغت فيها البحبوحة المالية على المشهد الإقتصادي العام على غرار العشرية الأولى من القرن الحالي، أولى الخطوات الواجب إتباعها هي ضرورة العمل على بناء وتشييد بنية وقاعدة تحتية صلبة في القطاعات المنتجة إلى جانب المحروقات على غرار الصناعة والزراعة، وكذلك التركيز أكثر على وضع تصورات من شأنها أن تساعد في تحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي اتقاءاً لأي طارئ عالمي قد يحصل، ولا يكون هذا إلا بتدعيم وإرساء أسس الحكم الرشيد.